

تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وأفغانستان وباكستان

ملخص تنفيذي

تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل

مسارات السياسات للمنطقة



ملخص تنفيذي

تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل

يُمكن الاطلاع على هذا التقرير، إلى جانب أي محتوى آخر يرتبط به أو تعديلات لاحقة عليه، على الرابط التالي:

<https://hdl.handle.net/10986/45029>

بيان الإفصاح بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي:

تولى مؤلفو هذا التقرير إعداده بالكامل. ولم تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في توليد أي من الأفكار أو التحليلات أو البيانات أو المراجع الواردة فيه. وقد استُخدم كلُّ من برنامج "مايكروسوفت كوبيلوت" ومنصة "mAI" الخاصة بالبنك الدولي في أثناء إعداد هذا التقرير لدعم أعمال التحرير المحدودة، وكان ذلك في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2025 ومايو/أيار 2026. وأنشئت صورة الغلاف باستخدام برنامج "أدوبي فايرفلاي"، بتاريخ 23 أبريل/نيسان 2025، استناداً إلى الأمر التالي: "باستخدام ألوان دافئة من الأحمر والبرتقالي، أنشئ صورة لسوق في الشرق الأوسط تُعرَض فيها أنواع مختلفة من الفاكهة والمأكولات البحرية، ويظهر فيها رجال ونساء يرتدون أغطية الرأس".



قم بمسح الرمز للاطلاع على جميع العناوين في هذه السلسلة.

تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

ملخص تنفيذي

تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل

مسارات السياسات للمنطقة

يتضمن هذا الدليل الملخص التنفيذي لتقرير “Building Food Security, Creating Jobs: Policy Pathways for the Region.”، المعرّف الرقمي للعمل: 10.1596/978-1-4648-2246-9. ستتاح نسخة بتنسيق PDF من التقرير النهائي عندما يُنشر على الموقعين الإلكترونيين التاليين: <https://openknowledge.worldbank.org/>، و <http://documents.worldbank.org/>. ويمكن طلب نسخ مطبوعة من خلال الموقع الإلكتروني: www.amazon.com. يُرجى استخدام النسخة النهائية من التقرير لأغراض الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل والاقتباس.

© 2026 جميع الحقوق محفوظة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
رقم الهاتف: ؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي، بالإضافة إلى إسهامات من أطراف خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو حداثة المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، ولا يتحمل أي مسؤولية عن استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات الواردة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسمايات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال لمؤلفين آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي أعرب عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. ليس بهذا العمل ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأدوات



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> (CC BY 3.0) وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ أو توزيع أو نقل أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل إلى المؤلف— يُرجى الاستشهاد بهذا العمل على النحو التالي: البنك الدولي. 2026. تقرير “بناء الأمن الغذائي وخلق فرص العمل، مسارات السياسات للمنطقة”، ملخص تنفيذي. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. البنك الدولي. ترخيص: المشاع الإبداعي

CC BY 3.0 IGO

الترجمات— إذا قمت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية مع الإشارة إلى مصدر العمل: هذه الترجمة ليست من إعداد البنك الدولي ولا يجب اعتبارها ترجمة رسمية. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو أخطاء في هذه الترجمة.

الاقتباس والتعديل— إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبر عنها في الاقتباس تقع حصراً على كاتب الاقتباس أو كاتبه، ولا يُقرأها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث— لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا الكتاب، لذا فإنه لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى، وتقع مسؤولية أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك، وإذا أردت إعادة استخدام أحد عناصر هذا التقرير، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المُكوّنات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والترخيص والأدوات إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

الذكاء الاصطناعي: إذا استخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا العمل، فستتضمن الصفحة الثانية منه مزيداً من المعلومات.

صورة الغلاف: أنشئت صورة الغلاف باستخدام برنامج «أدوبي فايرفلاي» بتاريخ 23 أبريل/نيسان 2025، استناداً إلى الأمر التالي: «باستخدام ألوان دافئة من الأحمر والبرتقالي، أنشئ صورة لسوق في الشرق الأوسط تُعرض فيها أنواع مختلفة من الفاكهة والماكولات البحرية، ويظهر فيها رجال ونساء يرتدون أغطية الرأس».

تصميم الغلاف: بيل براغوسكي، شركة Critical Stages, LLC؛ ميلينا روز ينغليغ/الخدمات الإبداعية بالبنك الدولي بإدارة الحلول المؤسسية العالمية

الممثل المفوض للشركة المصنعة في الاتحاد الأوروبي لأغراض سلامة المنتجات هو Mare Nostrum Group B.V., Doelen 72, 4831 GR Breda, The Netherlands. البريد الإلكتروني: gpsr@mare-nostrum.co.uk

المحتويات

ملخص تنفيذي

1

- 1 لماذا ينبغي الاهتمام بالأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة؟
- الرسالة الرئيسية 1: يمكن للمنطقة تحقيق مكاسب كبيرة من خلال الحد من الهدر في النظام الغذائي قبل ضخ مزيد من الاستثمارات
- 3 الرسالة الرئيسية 2: يمكن زيادة إنتاج الغذاء المحلي بشكل ملموس من خلال الاستثمارات الخاصة والعامة في اعتماد التكنولوجيا وتطويرها
- 4 الرسالة الرئيسية الثالثة: زيادة الإنتاج الغذائي المحلي تتطلب تحولاً في إدارة المياه واستثمارات سنوية بقيمة 12 مليار دولار
- 5 الرسالة الرئيسية 4: يمكن أن تصبح تجارة الغذاء، وهي ركيزة أساسية للأمن الغذائي والأمن المائي وفرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية، أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة على صعيد المالية العامة
- 7 الرسالة الرئيسية 5: مع تحسّن مناخ الأعمال، يمكن أن تزداد فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية، لا سيما خارج المزارع
- 9 الرسالة الرئيسية 6: يمكن لرأس المال الخاص ورفع كفاءة الإنفاق العام تقليص فجوة الاستثمار
- 10 الرسالة الرئيسية 7: لا تحتاج الاقتصادات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الجوع فحسب، بل أيضاً إلى الاستثمار في الحفاظ على منظومات الأغذية الزراعية وإعادة بنائها
- 11 إيضاح
- 13 المراجع
- 13

الأشكال

- م.ت. 1 تطور الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي والتغذوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
- م.ت. 2 تباطؤ اتجاهات إنتاج المنطقة من الحبوب والفاكهة والخضروات
- م.ت. 3 الخصائص المناخية التاريخية والمتوقعة للمؤشر السنوي لشدة الجفاف (SPEI)

- م.ت.4 صافي الميزان التجاري الحالي للمياه الافتراضية على المستوى الإقليمي،
وصافي تجارة الغذاء المتوقعة 8
- م.ت.5 نسبة التشغيل في قطاع الأغذية الزراعية حالياً وفرص العمل الإضافية
المكافئة المقدّرة وفقاً لنماذج تحليلية بحلول عام 2050 10
- م.ت.6 أهم ثلاث أولويات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وخلق المزيد والأفضل
من فرص العمل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13
وأفغانستان وباكستان

ملخص تنفيذي

يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وخلق المزيد والأفضل من فرص العمل إذا ما اعتمدت استثمارات وسياسات أكثر طموحاً واتساقاً، وعملت على تمكين القطاع الخاص. ورغم التباين الكبير بين بلدان المنطقة، فإنها جميعاً تواجه تحديات في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وتشارك في الحاجة إلى توفير وظائف أفضل وأكثر إنتاجية في منظومات الأغذية الزراعية لديها. ويقدم هذا التقرير ثلاث رؤى رئيسية. أولاً، ثمة حاجة إلى استثمارات وسياسات أكثر طموحاً لمواكبة متطلبات المرحلة الحالية. ثانياً، لا يمكن للسياسات أن تنجح ما لم تُحسن استثمار الفرص المتاحة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتجاوز منظومات الأغذية الزراعية؛ إذ ينبغي تمكين المستهلكين من الحصول على الغذاء المغذي، وتعزيز الإنتاج، وضمان استخدام أكثر استدامة للمياه والأراضي، والاستفادة من التجارة، بالإضافة إلى تهيئة بيئة أعمال تمكن القطاع الخاص من الازدهار. ثالثاً، من خلال تحسين بيئة الأعمال على هذا النحو، يمكن للقطاع الخاص أن يسهم بدور أكبر بكثير.

لماذا ينبغي الاهتمام بالأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة؟

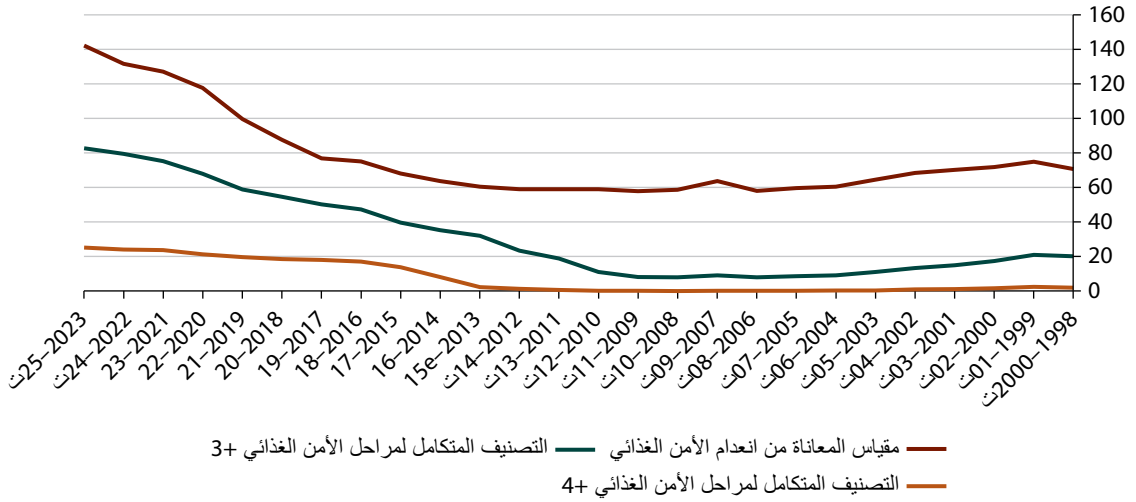
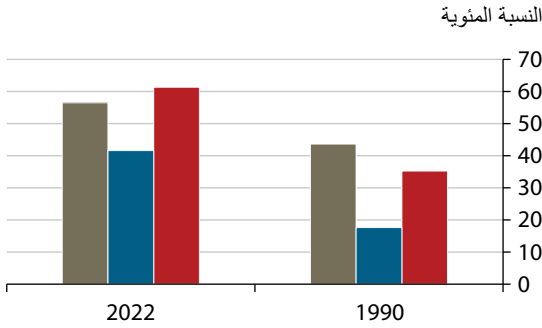
ارتفع انعدام الأمن الغذائي في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ يفتقر شخص واحد من كل ستة أشخاص إلى إمكانية الحصول على الغذاء بصورة مأمونة، ويعاني 82 مليون شخص من مستويات حرجية من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني ما يُقدَّر بنحو 142 مليون شخص في المنطقة من انعدام الأمن الغذائي المبلغ عنه ذاتياً (انظر الشكل م ت. 1). وقد ارتفعت نسبة المتضررين من 12% من السكان خلال الفترة 2003-2005 إلى 18% خلال الفترة 2023-2025¹. ويفرض هذا المستوى من انعدام الأمن الغذائي - وهو ثاني أعلى مستوى بين مناطق العالم - عبئاً صحياً واقتصادياً كبيراً، كما يُشكّل تحديات أمام الاستقرار السياسي.

الشكل م ت.1

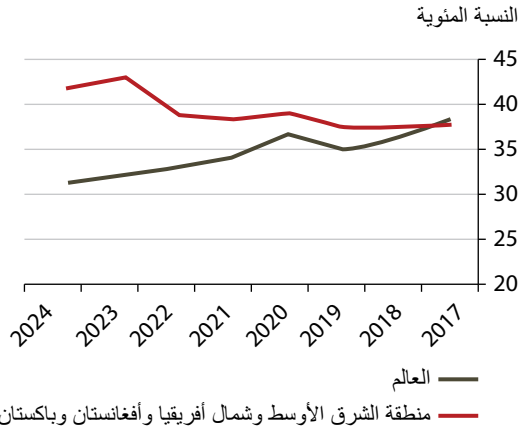
تطور الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي والتغذوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

أ. انعدام الأمن الغذائي

سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (بالملايين)

ج. معدل انتشار زيادة الوزن
والسمنة بين البالغين

■ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
■ البلدان متوسطة الدخل في العالم
■ البلدان مرتفعة الدخل في العالم

ب. نسبة السكان غير القادرين على
تحمل تكاليف نظام غذائي صحي

■ العالم
■ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

المصادر: اللوحة (أ)، البنك الدولي، تقرير آفاق الأمن الغذائي العالمي. اللوحة (ب)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (<https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>).
والبنك الدولي (WB) (<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>). اللوحة (ج)، مرصد الصحة العالمية التابع لمنظمة
الصحة العالمية (WHO) (<https://www.who.int/data/gho/data/indicators>).
إيضاح: ت = تقديري.

يُعد الصراع السبب الرئيسي للجوع الصريح، غير أن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وسوء التغذية يمثلان أيضاً مشكلتين للطبقة المتوسطة ويؤثران على المنطقة على نطاق أوسع بكثير. ويشكل الأمن الغذائي والتغذوي مصدر قلق لجميع بلدان المنطقة. ففي هذه المنطقة لا يرتبط الجوع وسوء التغذية بأي عامل بقدر ارتباطهما بالصراع، إذ إن الاقتصادات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف تضم أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص يعانون من أزمة انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الثالثة أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وفي الوقت نفسه، لا يستطيع 42% من سكان المنطقة تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. ويعيش معظمهم في البلدان متوسطة الدخل في المنطقة، حيث تضم باكستان (151 مليوناً) وجمهورية مصر العربية (66 مليوناً) العدد الأكبر من هذه الفئات السكانية. وتُعد نواتج سوء التغذية أمراً شائعاً، حيث يعاني ما يقرب من ثلثي البالغين (62%) من زيادة الوزن، ويستفيد أقل من اثنين من كل خمسة أطفال من الحد الأدنى من التنوع الغذائي. ومن اللافت أن زيادة الوزن باتت حالة شائعة سواء في الاقتصادات المتأثرة بالصراع في المنطقة (55%)، حيث تفرز واقعاً تتزامن فيه زيادة الوزن مع تقاوم انعدام الأمن الغذائي، أو في البلدان الأكثر ثراءً بالمنطقة (72%) في بلدان مجلس التعاون الخليجي)، وهو ما يتجاوز بكثير معدلات انتشارها في البلدان مرتفعة الدخل في العالم (56%) (انظر الشكل م ت.1).

الرسالة الرئيسية 1: يمكن للمنطقة تحقيق مكاسب كبيرة من خلال الحد من الهدر في النظام الغذائي قبل ضخ مزيد من الاستثمارات

من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء في المنطقة بنسبة 67% بحلول عام 2050، بما يتماشى مع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. وتُظهر النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على الغذاء، حيث يؤدي النمو السكاني وحده إلى زيادة بنسبة 50%، في حين يسهم ارتفاع الدخل بنسبة إضافية تبلغ 17%. ومن المتوقع أن يسجل الطلب أسرع وتيرة نمو في الاقتصادات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف اليوم (بنسبة 79%). ومع ذلك، يُتوقع أيضاً أن يرتفع بنحو النصف تقريباً في البلدان متوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي (بنسبة 45% و 44% على الترتيب). وفي ظل الضغوط التي يواجهها توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليفه، وجودته حالياً، سيكون الاستثمار والإصلاح عاملين حاسمين لضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية.

يُفقد أو يُهدر ثلث الغذاء على امتداد سلسلة إمداده من المزرعة إلى المستهلك، لكن الاستثمار في الخدمات اللوجستية وتحسين خيارات المستهلكين يمكن أن يسهما في الحد من هذا الهدر. ويمكن للغذاء المفقود اليوم أن يُطعم الملايين ويحرر موارد مالية وطبيعية. وتتيح سلاسل التبريد والتخزين والخدمات اللوجستية وحواجز المستهلكين بعضاً من أعلى الفرص عائداً وأدناها خطورة لتحسين الأمن الغذائي في المنطقة. ومن شأن الحد من الهدر أن يسهم مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي. كما أنه سيوفر الموارد المائية الشحيحة المستخدمة في إنتاج الغذاء محلياً والموارد المالية المستخدمة في استيراد الغذاء ودعمه.

مع ارتفاع مستويات الدخل، يتعين بذل المزيد من الجهود لتشجيع الخيارات الغذائية الصحية للمستهلكين وتجنب الاعتماد المفرط على الأطعمة المُصنّعة التي تحتوي على نسبة عالية من الزيوت والسكريات. ويمكن أن تسير الجهود المبذولة للحد من هدر الطعام جنباً إلى جنب مع السياسات التي تشجع على اتخاذ خيارات استهلاكية أكثر صحة. وعلى الصعيد العالمي، تتغير تفضيلات المستهلكين الغذائية مع ارتفاع مستويات الدخل، وتشير التوقعات للمنطقة إلى نمو

قوي في نصيب الفرد من الطلب بحلول عام 2050 على المنتجات الحيوانية (21%) والزيت والسكريات (18%)، مع بقاء استهلاك الحبوب عند مستويات مرتفعة. وفي حين أن زيادة معدل تناول البروتين يمكن أن تسهم في الحد من نقص التغذية، فإن الطلب المتزايد على السكريات والزيت والدهون الحيوانية، إلى جانب الاستهلاك المرتفع الحالي للدقيق المكرر، قد تؤدي إلى تفاقم انتشار زيادة الوزن والسمنة. ولتجنب هذه العواقب، من الأهمية بمكان تحسين وعي المستهلكين، بالإضافة إلى بذل الجهود للحد من انتشار المشروبات المحلاة بالسكر والأغذية فائقة التصنيع الجاهزة للاستهلاك. ويمكن للأدوات الجديدة، مثل وضع بطاقات وسم الأغذية، وتنظيم الإعلانات الموجهة للأطفال، وفرض ضرائب محددة على الأغذية غير الصحية، أن تساعد على موازنة الطلب لصالح خيارات ذات قيمة غذائية أعلى.

الرسالة الرئيسية 2: يمكن زيادة إنتاج الغذاء المحلي بشكل ملموس من خلال الاستثمارات الخاصة والعامة في اعتماد التكنولوجيا وتطويرها

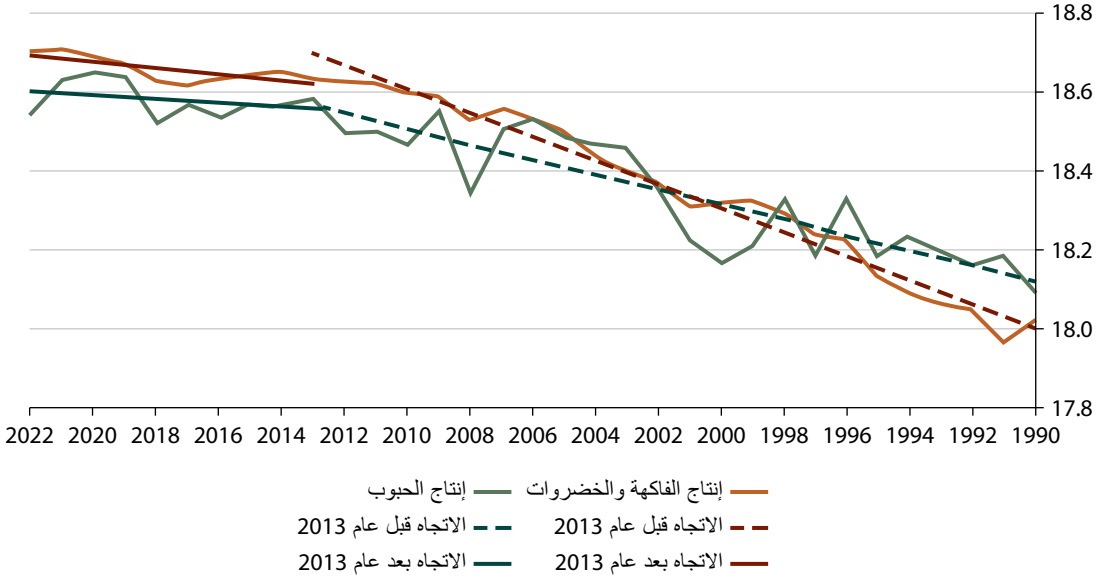
يوفر الإنتاج المحلي 61% من السعرات الحرارية، لكن وتيرة نموه قد تباطأت. وتؤدي التباينات الكبيرة في موارد الأراضي والمياه إلى تفاوتات حادة على مستوى بلدان المنطقة. ففي حين تقترب باكستان من تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، تستورد بقية بلدان المنطقة 51% من السعرات الحرارية و60% من الحبوب (متوسطات الفترة 2020-2022). وقد أسهمت الزيادات الكبيرة في الغلال في استدامة الإنتاج المحلي في ظل تزايد عدد السكان؛ فمُنذ تسعينيات القرن الماضي، ارتفعت غلال الحبوب بنسبة 96% في باكستان و59% في بقية بلدان المنطقة. وارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ عبر معظم سلاسل القيمة، حيث زاد إنتاج الفاكهة والخضروات والأسماك بأكثر من الضعف في البلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 1990 و2022. غير أن نمو الغلال تباطأ حالياً باستثناء باكستان بسبب ندرة المياه، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، وانخفاض الاستثمار (انظر الشكل م ت. 2).

توجد بالفعل حلول مُجرّبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان لإنتاج المزيد من الغذاء ضمن حدود منظوماتها البيئية، لكن استدامة الابتكار والتوسع في تطبيقه يتطلبان جهداً مدروساً وإستراتيجياً. ويمكن لبلدان المنطقة الاستفادة من مجموعة واسعة من التكنولوجيات والممارسات التي جرى تجربتها بنجاح للمساعدة على زيادة معدلات الإنتاج الزراعي على نحو مستدام. وتشمل هذه، على سبيل المثال، الزراعة الحافظة للموارد، وأصناف المحاصيل المحسّنة، والزراعة الدقيقة، والري بالتنقيط وغيرها من تقنيات توفير المياه، إلى جانب ممارسات أخرى ذكية مناخياً. وفي الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى الاستثمار لضمان استمرار تدفق الابتكارات. ومن الأهمية بمكان معرفة أنّ توسيع نطاق الحلول الناجحة اليوم، بالتوازي مع الاستثمار في حلول الغد، يستلزم إشراك القطاع الخاص باعتباره شريكاً في التصميم منذ البداية.

الشكل م.ت.2

تباطؤ اتجاهات إنتاج المنطقة من الحبوب والفاكهة والخضروات

إنتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (بوحدة لوغار يتمية)



المصادر: حسابات البنك الدولي؛ بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (<https://www.fao.org/faostat/ar/>).
إيضاح: تباطؤات معدلات نمو إنتاج الفاكهة والخضروات من 3% خلال الفترة 1990–2013 إلى 0.8% خلال الفترة 2013–2022. وبالمثل، تباطؤ نمو إنتاج الحبوب من 1.9% إلى 0.5% خلال الفترة نفسها.

إلى جانب إصلاحات مناخ الأعمال، يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار في الابتكار والري إلى 5.7 مليارات دولار سنوياً إلى زيادة إنتاج الفاكهة والخضروات بأكثر من الضعف ورفع إنتاج غلة الحبوب بنسبة 72% بحلول عام 2050. ويتطلب تحقيق نمو مستدام في الإمدادات الغذائية المحلية مثل هذا الطموح، الذي لا يقتصر على اعتماد التكنولوجيا القائمة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى مواصلة تطوير حلول جديدة. وتُظهر النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير أن هذه الزيادة في الإنتاج لن تتطلب سوى توسّع محدود في المساحة المزروعة (6%) ويمكن أن تؤدي إلى خفض استخدام مياه الري بنسبة 7%.

الرسالة الرئيسية الثالثة: زيادة الإنتاج الغذائي المحلي تتطلب تحولاً في إدارة المياه واستثمارات سنوية بقيمة 12 مليار دولار

يستحوذ القطاع الزراعي على 87% من إجمالي استخدام المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وهي المنطقة الأكثر إجهاداً مائياً في العالم. وتضم المنطقة أدنى مستوى من موارد المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد 854 م³ من المياه سنوياً، وتقع معظم بلدان المنطقة عند أو دون عتبة ندرة المياه البالغة 1,000 م³ للفرد. ويفرط العديد من بلدان المنطقة في استخدام المياه الجوفية، لا سيما لأغراض الزراعة؛ إذ تشير تقديرات بيانات نظام المعلومات العالمي لمنظمة الفاو بشأن المياه والزراعة (Aquastat) إلى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاوزت حدود الاستخدام المستدام للمياه الجوفية في الري بمقدار 22 مليار م³ (ما يعادل 26% من الحجم المستدام). وما لم تتوفر استثمارات أكبر في كفاءة

استخدام المياه، إلى جانب الحوافز واللوائح التنظيمية المناسبة، تُظهر النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير أن السحب غير المستدام للمياه لأغراض الزراعة قد يرتفع بمقدار 12 مليار م³ أخرى. ومن غير الواضح إلى متى يمكن أن يستمر هذا الاستخدام المفرط للموارد المائية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل تملّح التربة الناجم عن ممارسات الري الرديئة مشكلةً واسعة النطاق، حيث يؤثر على ما بين 25% و50% من الأراضي المروية في بلدان تمتد من مصر إلى العراق وباكستان.

مع اشتداد تغير المناخ، ستزداد ندرة المياه، مما يستلزم إدارة أكثر كفاءة وفعالية للموارد المائية. ومع النمو السكاني القوي، من المتوقع أن تصل معظم بلدان المنطقة إلى عتبة الندرة المطلقة للمياه البالغة 500 م³ للفرد بحلول منتصف القرن. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر الصدمات المائية في باكستان، وحالات الجفاف في أماكن أخرى، مع تزايد شيوخ الظروف الجافة في شمال أفريقيا والمشرق العربي (انظر الشكل م ت 3). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أيضاً أن تواجه المناطق التي تستأثر اليوم بما يصل إلى نصف إنتاج محاصيل التصدير الرئيسية وثُلث إنتاج القمح حالات جفافٍ شديدة بصورة منتظمة بحلول عام 2050. ومن ثمّ، تبرز الحاجة الملحة إلى اعتماد الريّ المستدام.

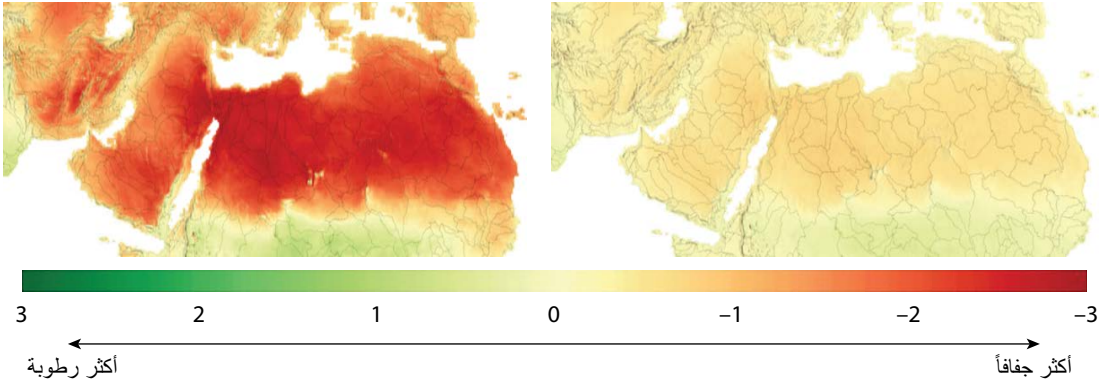
يتطلب تحقيق النمو المستدام في قطاع الأغذية الزراعية بذل جهود طموحة لتعزيز كفاءة استخدام المياه. وتُظهر النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير أن مضاعفة الاستثمارات العامة والخاصة في المنطقة في كفاءة الري تقريباً يمكن أن تسهم في الحد من استهلاك المياه وكبح الاتجاه التصاعدي في سحب المياه الجوفية، مما يساعد على استقرار معدلات السحب رغم نمو الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحد من استخدام المياه الجوفية من أجل المضي قدماً نحو تحقيق الاستدامة. وسيطلب ذلك زيادة أكثر طموحاً في استثمارات البنية التحتية للمياه تتراوح بين 3.3 مليارات دولار و6.7 مليارات دولار سنوياً. وتُضاف هذه الاستثمارات إلى الاحتياجات الاستثمارية المُقدّرة بنحو 5.7 مليارات دولار المذكورة أعلاه، مما يرفع إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى 12 مليار دولار. وتكتسب الجهود المنسقة لبناء مؤسسات مُخصّصة لتغيير أنماط استخدام المياه في هذا القطاع أهميةً مماثلة. ومع توافر مثل هذه الجهود، يمكن أن يتسق انخفاض استخدام المياه مع تحقيق النمو في قطاع الأغذية الزراعية.

الشكل م ت 3.

الخصائص المناخية التاريخية والمتوقعة للمؤشر السنوي لشدة الجفاف (SPEI)

ب. 2059-2040، المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك 7.0-3

أ. 2014-1995



المصدر: بوابة البنك الدولي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ (<https://climateknowledgeportal.worldbank.org/>).
إيضاحات: SPEI = المؤشر القياسي لهطول الأمطار والتبخر والنتح؛ SSP3-7.0 = المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك.

الرسالة الرئيسية 4: يمكن أن تصبح تجارة الغذاء، وهي ركيزة أساسية للأمن الغذائي والأمن المائي وفرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية، أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة على صعيد المالية العامة

تنطوي واردات الغذاء على بعض المخاطر المتعلقة بالإمدادات، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالمالية العامة والاقتصاد الكلي، غير أن تجارة الغذاء تسهم أيضاً في خلق فرص العمل وتوفير موارد مائية كبيرة. فجميع بلدان المنطقة تُعتبر مستوردة صافية للغذاء، حيث توفر الواردات 39% من إجمالي السعرات الحرارية وتمثل 4% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 0.5% (للفترة 2019-2022). وينطوي الاعتماد على الواردات على مخاطر، فالبلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على واردات منتج أساسي (لا سيما الحبوب)، وعلى عدد محدود من الموردين أو مسارات النقل، تكون أكثر عرضة للاضطرابات الجيوسياسية. وقد تواجه الاقتصادات التي ترتفع فيها حصص واردات الغذاء، وتعاني عجزاً كبيراً في الحساب الجاري صعوبة في تمويل الواردات في أثناء فترات ارتفاع الأسعار. ومع ذلك، تسهم هذه الواردات أيضاً في الحفاظ على كميات هائلة من المياه الشحيحة، إذ تعادل «المياه الافتراضية» الكامنة في واردات الأغذية الأساسية وحدها إجمالي مياه الري في مصر والعراق معاً (انظر الشكل م ت.4). وفي المقابل، تتيح هذه الوفورات إعادة تخصيص جزء من المياه لدعم نمو المنتجات التنافسية، مثل صافي صادرات الفاكهة والخضروات في البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ارتفعت من ملياري دولار إلى 9 مليارات دولار سنوياً (بالقيمة الحقيقية) خلال العقدين الماضيين.

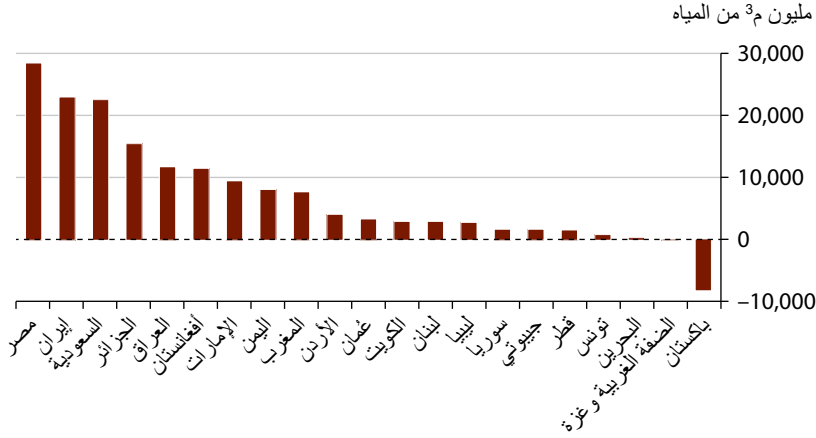
حتى مع وجود استثمارات وإصلاحات طموحة، ستظل الواردات عاملاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي؛ ومع ذلك، يمكن لنمو الصادرات القوي أن يسهم في تحقيق ميزان تجاري أكثر ملاءمة بدرجة كبيرة. وتُظهر النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير أنه حتى مع ارتفاع حجم الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية، ستواصل المنطقة الاعتماد على الواردات لاستكمال الإنتاج الغذائي المحلي والحد من استخدام المياه، لا سيما بالنسبة للحبوب والزيوت والسكريات. وفي ظل السياسات الحالية، سيظل العجز في تجارة الغذاء ثابتاً تقريباً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، لكنه سيتضاعف ثلاث مرات تقريباً من حيث القيمة المطلقة، ليصل إلى 204 مليارات دولار بحلول عام 2050. وفي المقابل، يمكن للاستثمار الطموح أن يتيح لقطاعات الأغذية الزراعية في المنطقة الاستفادة من ميزتها النسبية وتقليل العجز التجاري بمقدار 153 مليار دولار ليصل إلى 0.2% من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى أقل بكثير من مستواه الحالي. ويمكن للبلدان تحقيق هذه الوفورات من خلال الاستثمار في الإنتاج الذي يعزّز نقاط قوتها، لا سيما صادرات الفواكه والخضروات في البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب زيادة إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية في باكستان، بهدف إحلال جزء من الواردات.

يمكن لتحسين السياسات أن يسهم في تعزيز التجارة، وبناء القدرة على الصمود، وتوفير الحماية من صدمات الأسعار، مع الحد من التشهوهات والتكاليف المالية. وتشمل السياسات المأمونة لتحسين التدفقات التجارية الاستثمار في القدرات اللوجستية - حيث تتأخر المنطقة عن نظيراتها - فضلاً عن إجراء إصلاحات لخفض الحواجز غير الجمركية. وتتوقف القدرة على الصمود على تنويع الشراكات التجارية وممرات النقل، إلى جانب أدوات تمويل تضمن الجدوى على صعيد الاقتصاد الكلي والمالية العامة للواردات أثناء موجات ارتفاع الأسعار، وتوافر مخزونات إستراتيجية كافية تُدار بكفاءة. وتوجد هوامش كبيرة لتحسين فاعلية المشتريات الحكومية من الغذاء

الشكل م.ت.4

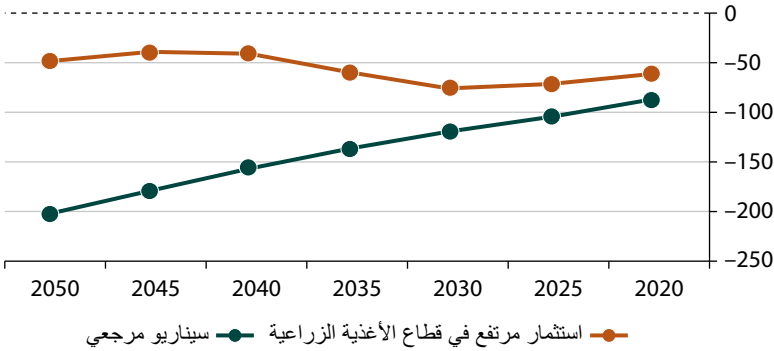
صافي الميزان التجاري الحالي للمياه الافتراضية على المستوى الإقليمي، وصافي تجارة الغذاء المتوقعة

أ. صافي الميزان التجاري للمياه الافتراضية لعام 2019



ب. صافي تجارة الغذاء المقدرة وفقاً لنماذج تحليلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

صافي تجارة الغذاء (بمليارات الدولارات)



المصادر: البنك الدولي؛ بيانات من تشانغ وآخرين (2025) وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (<https://www.fao.org/faostat/ar/>) (اللوحة أ)؛ بيانات من النموذج الدولي لتحليل السياسات الخاصة بالسلع الأساسية الزراعية والتجارة (IMPACT) (اللوحة ب).

وخفض تكلفتها. وتُعد إعانات الدعم وضوابط الأسعار فعّالة في تخفيف صدمات أسعار القمح، إذ لا يُمرّر سوى نحو 40% فقط من الارتفاعات الكبيرة في الأسعار للمستهلكين. ومع ذلك، ينبغي للحكومات الموازنة بين فائدها وتكاليفها المالية العامة، وأن تنتظر في حلول بديلة ومكتملة، مثل الاحتياطات الاستراتيجية من الحبوب التي يمكن أن تساعد في إدارة تقلبات الأسعار، وشبكات الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات، والتي يمكنها أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل التكاليف. ويفرض كلا الخيارين أعباءً مالية أقل دون إضعاف الحوافز المُقدّمة للقطاع الخاص.

الرسالة الرئيسية 5: مع تحسّن مناخ الأعمال، يمكن أن تزداد فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية، لا سيما خارج المزارع

توفر قطاع الأغذية الزراعية وظيفة ثلاثة من كل عشرة وظائف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، مع نمو التشغيل خارج المزارع بمعدل يبلغ ضعف المعدل العالمي. ويعمل في هذه القطاع في المنطقة اليوم نحو 63 مليون شخص. ولا تزال معظم هذه الوظائف (79%) داخل المزارع؛ غير أن التشغيل في القطاع الزراعي يتراجع تدريجياً على الصعيد العالمي لصالح قطاعات أخرى أكثر إنتاجية مع تقدم الاقتصادات. وفي المنطقة، تنمو الوظائف خارج المزارع ضمن قطاع الأغذية الزراعية بوتيرة سريعة على نحو خاص، أي بمعدل يعادل ضعف المعدل العالمي خلال الفترة 2010-2023. ولا تزال الأجور، سواء في الوظائف داخل المزارع أو خارجها، أقل مما ينبغي. ومع ذلك، فإن الإنتاجية آخذة في الارتفاع، حيث تنصدر البلدان متوسطة الدخل في المنطقة هذا التوجه، محققة زيادة تقارب الضعف في الناتج الزراعي لكل عامل خلال العقد الماضي.

تُعتبر الوظائف في قطاع الأغذية الزراعية أكثر شيوعاً مما يُفترض غالباً. فالبينات الجديدة التي جُمعت لأغراض هذا التقرير في ستة من بلدان المنطقة تُظهر أن الغالبية العظمى من المستجيبين يعتقدون أن العمل في قطاع الأغذية الزراعية يوفر فرصاً لكسب دخل جيد (72% للعمل خارج المزارع و76% للعمل داخلها) وأفاقاً وظيفية جيدة للشباب (82% للعمل خارج المزارع و80% للعمل داخلها). وقد تراجعت نبرة التفاؤل في المناطق التي تعرضت مؤخراً للجفاف. ويزداد الاهتمام بالوظائف في قطاع الأغذية الزراعية بين الرجال، والعاطلين عن العمل، ومن لديهم إمكانية الحصول على الأراضي، والمنتقلين إلى الأسر الأشد فقراً والأولى بالرعاية. والأهم من ذلك أن اهتمام المستجيبين من الشباب بهذه الوظائف لا يقل عن اهتمام العمال الأكبر سناً.

تُعدّ الرهانات على الوظائف كبيرة، إذ يمكن للاستثمارات والإصلاحات الطموحة الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص أن تخلق ما يعادل 5 ملايين فرصة عمل في قطاع الأغذية الزراعية في المنطقة. ويسهم الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية في خلق فرص العمل ورفع مستويات الدخل داخل هذا القطاع، وكذلك في الأنشطة الأخرى التي تستفيد من زيادة إنتاجها. وتُبين النماذج المُعدّة لأغراض هذا التقرير أن الاستثمار الطموح في هذه القطاع يمكن أن يخلق ما يعادل 5 ملايين فرصة عمل، سواء داخل المزارع أو خارجها (انظر الشكل م 5). ويمكن أن تأتي المكاسب من زيادة الدخل داخل المزارع، إذا عملت البلدان على زيادة غلة المحاصيل وتحولت إلى محاصيل ذات إمكانات تصديرية، وأيضاً من خلال توفير المزيد والأفضل من فرص العمل وتحسين أجورها عن طريق تعزيز الاستثمارات على امتداد سلسلة القيمة من المزرعة إلى المائدة.

لجذب استثمارات القطاع الخاص، ينبغي للسياسات أن تعرّز نمو الشركات الموجهة نحو التوسع، وأن تساعد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق وزيادة دخولهم. ويتطلّب تعزيز قطاع خاص للأغذية والزراعة إجراء إصلاحات واسعة في مناخ الأعمال، لا سيما اتخاذ تدابير للحد من القوة السوقية للمؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز الشفافية، والتغلب على العزوف عن المخاطر في الأسواق المالية، وتحسين البنية التحتية للنقل. وتشمل الفرص الخاصة بقطاع الأغذية الزراعية إصلاحات داعمة للأعمال في مجال الدعم، والاستثمار في لوجستيات ما بعد الحصاد، والتخزين، وسلاسل التبريد، ومعايير الجودة، والرقمنة. أما على مستوى المنتجين الأفراد، فتتمثل الاحتياجات الأساسية في تحسين الوصول إلى التمويل، وتنمية المهارات، وتوفير البنية التحتية، إلى جانب

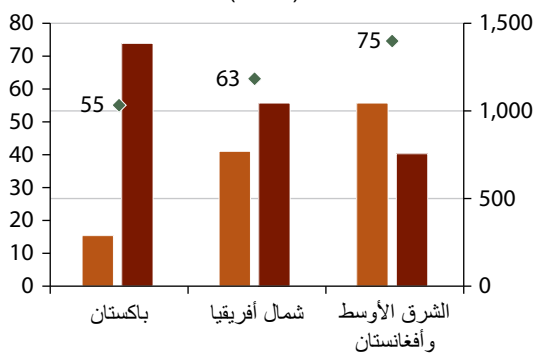
الشكل م ت.5

نسبة التشغيل في قطاع الأغذية الزراعية حالياً وفرص العمل الإضافية المقدرة وفقاً لنماذج تحليلية بحلول عام 2050

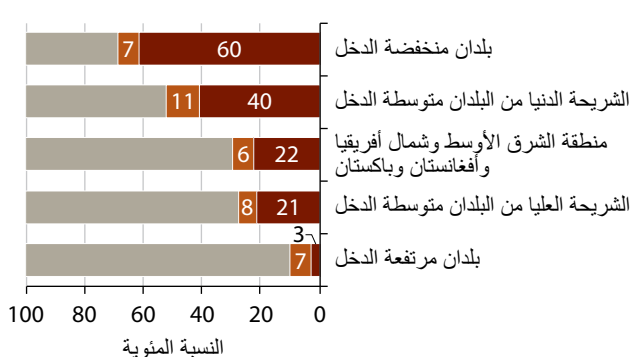
أ. نسبة الوظائف في قطاع الأغذية الزراعية حالياً

ب. فرص العمل الإضافية المقدرة وفقاً لنماذج تحليلية نتيجة الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية عام 2050

فرص العمل الإضافية المكافئة (بالآلاف) النسبة المئوية



■ الزراعة ■ قطاعات أخرى
◆ نسبة الوظائف الأفضل (المحور الأيمن)



■ قطاع الأغذية الزراعية في المزارع
■ قطاع الأغذية الزراعية خارج المزارع
■ غير مرتبطة بقطاع الأغذية الزراعية

المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. كما يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى دعم موجه، واستثمارات، وإصلاحات تنظيمية تسهم في تيسير الوصول إلى الأراضي، والحد من تجزؤها، وتمكين تجميع الإنتاج عبر التعاونيات أو منظمات المنتجين، وتخفيف من مخاطر الاستثمار، وتعزيز القدرات على التكيف مع تغير المناخ.

الرسالة الرئيسية 6: يمكن لرأس المال الخاص ورفع كفاءة الإنفاق العام تقليل فجوة الاستثمار

تُعد احتياجات التمويل الإضافية المقدرة بنحو 12 مليار دولار سنوياً لقطاع الأغذية الزراعية في المتناول، لكنها تتوقف على تعبئة أقوى لرأس المال الخاص. ويتوافق هذا التقدير مع التقييمات السابقة التي قدرت احتياجات التمويل السنوية الإضافية لتحقيق قطاع الأغذية الزراعية في المنطقة بما يتراوح بين 12 مليار دولار (استناداً إلى دراسة ساتون وآخرين 2024) و17 مليار دولار (استناداً إلى الفاو، 2024). وتعد هذه الاحتياجات متواضعة مقارنةً بالتكاليف الخفية المقدرة بنحو 48 مليار دولار التي تولدها قطاع الأغذية الزراعية الحالية في المنطقة (الفاو، 2024)، مما يؤكد الأساس المنطقي الاقتصادي القوي للإصلاح. ومع ذلك، فإن سد فجوة الاستثمار سيتطلب زيادة الاستثمار الخاص ورفع كفاءة الإنفاق العام.

يبلغ متوسط دعم الغذاء 1% من إجمالي الناتج المحلي، غير أن تزايد انعدام الأمن الغذائي يجعل من الضروري اعتماد نُظم أكثر كفاءة. وعلى الرغم من الضغوط المالية، فقد أنفقت سبعة بلدان في المنطقة، تتوفر عنها بيانات، نحو 27.8 مليار دولار سنوياً خلال الفترة 2022-2023 على دعم المستهلكين. ويحد هذا الدعم من انتقال صدمات الأسعار العالمية، وهو مهم للعقد الاجتماعي، كما يحظى بقبول واسع لبساطته وشفافيته النسبية واعتياد الناس عليه. ومع ذلك، لا يزال دعم الغذاء ضعيف التوجيه ويميل نحو السكريات والزيوت والدقيق المكرر، مما يسهم في سوء التغذية. ولا ينحصر الخيار على صعيد السياسات بين الحفاظ على الوضع الراهن وإلغاء الدعم بالكامل، بل بين الإنفاق غير الكفاء والأنظمة الأكثر ذكاءً التي تجمع بين القسائم الإلكترونية الموجهة، وشبكات الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات، وتحسين كفاءة المشتريات العامة، واعتماد آليات ملائمة للسوق تحمي القدرة على تحمل التكاليف بتكلفة مالية أقل.

يبلغ الإنفاق العام على قطاع الزراعة 0.4% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، غير أن بإمكانه تحقيق قيمة أعلى بكثير مقابل الأموال التي يتم إنفاقها. ويعد هذا الاستثمار البالغ 12.7 مليار دولار (في البلدان التي تتوفر عنها بيانات) متواضعاً نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية؛ إذ يُستوعب معظمه في الدعم الضمني لشبكات الري ودعم الأسمدة والبذور، مما يؤدي إلى تشويه إشارات الأسعار في السوق، بدلاً من توجيهه نحو استثمارات تعزّز الإنتاجية والقدرة على الصمود. وعليه، يمكن زيادة القيمة مقابل المال من خلال إعادة توجيه حصة من الإنفاق الحالي نحو الابتكار، وكفاءة استخدام المياه، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والمنافع العامة.

الرسالة الرئيسية 7: لا تحتاج الاقتصادات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الجوع فحسب، بل أيضاً إلى الاستثمار في الحفاظ على منظومات الأغذية الزراعية وإعادة بنائها

يُعد الصراع والهشاشة السببين الرئيسيين لتفاقم الجوع في المنطقة. فعلى الرغم من أن الأمن الغذائي يمثل شاعلاً يهم المنطقة بأسرها، فإن حالات الطوارئ تكاد تكون مرادفة للصراع. فمن بين 82 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي عند مستوى الأزمة أو أسوأ، يعيش أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص في اقتصادات متأثرة بالهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك أكثر من 24 مليوناً في أفغانستان و غزة وسوريا واليمن يواجهون أوضاعاً كارثية. ويتسبب الصراع في إلحاق الضرر بقطاع الأغذية الزراعية من خلال التدمير والنزوح وتصفية الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، تجاوزت الأضرار والخسائر التي لحقت بهذه القطاع في غزة أكثر من 2.1 مليار دولار بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأكتوبر/تشرين الأول 2024، وأكثر من 800 مليون دولار في لبنان حتى ديسمبر/كانون الأول 2024. وفي المقابل، يُعد تحقيق الأمن الغذائي شرطاً أساسياً للاستقرار، وإحدى الركائز التي يقوم عليها العقد الاجتماعي.

يفقد السكان في المناطق المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف فرصاً اقتصادية مهمة الأغذية الزراعية. فمنذ عام 1990، ارتفع إنتاج الغذاء بنسبة تتراوح بين 150% و 200% في المناطق المستقرة، لكنه شهد ركوداً في المناطق المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف. كما زاد إنتاج الفاكهة والخضروات، بما في ذلك الصادرات، بأكثر من الضعف في باكستان والبلدان متوسطة الدخل، لكنه نما في مناطق الهشاشة والصراع والعنف بأقل من نصف هذا المعدل. وفيما بين عامي 2010 و 2023، أضافت المنطقة صافي 3 ملايين وظيفة خارج المزارع في قطاع الأغذية الزراعية، بينما فقدت الاقتصادات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف 257 ألف وظيفة.

وإلى جانب ضمان الحصول الفوري على الغذاء، ينبغي لوضع السياسات النظر في أفضل السبل لإعادة بناء منظومات الأغذية الزراعية.

يجب أن تركز السياسات أولاً على منع انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع البحث أيضاً عن الفرص الكفيلة بالحفاظ على قطاع الأغذية الزراعية وإعادة بنائها. وفي حالات الطوارئ، يجب أن يظل التركيز منصباً على إتاحة الغذاء. وحيثما أمكن، يمكن للنماذج التي أثبتت جدواها أن تسهم في الحفاظ على المؤسسات الداعمة لهذه القطاع، وتمكين القطاع الخاص من مواصلة نشاطه، والحد من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وتُظهر الخبرات العملية والميدانية أن اعتماد أساليب دعم بسيطة، والتركيز على القدرات التنفيذية، ومراعاة سياق الصراع يمكن أن تساعد على نجاح الجهود الداعمة. وأخيراً، يكتسب الاستقرار أهمية بالغة؛ إذ تُظهر النماذج المُعدة لأغراض هذا التقرير أنه مع التعافي الاقتصادي المُطرد، يمكن للاقتصادات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف أن تحقق نمواً مماثلاً في الإنتاج، وأن تسدّ بحلول عام 2050 نصف فجوة الأمن الغذائي القائمة بينها وبين البلدان متوسطة الدخل حالياً.

خارطة طريق قابلة للتنفيذ نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وخلق المزيد والأفضل من فرص العمل

يتمثل الدرس الرئيسي المستفاد من هذا التقرير في الحاجة إلى مستوى أعلى من الطموح في الاستثمار ووضع السياسات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتوفير فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وعلى الرغم من اختلاف أولويات البلدان وسياقاتها، يشير التحليل إلى وجود فرصة مشتركة، تتمثل في إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة من خلال رفع مستوى الطموح والعمل بشكل متسق في منظومة الغذاء بأكملها.

يتطلب إحراز تقدّم ذي أثر تحويلي الانتقال من الإجراءات التدخلية المجزأة إلى الإجراءات المتكاملة والمستدامة التي تُؤام بين السياسات والحوافز والبرامج عبر القطاعات المختلفة وعلى المدى الطويل. وتوفر مبادرة البنك الدولي لتحويل القطاع الزراعي (AgriConnect) إطاراً عملياً مفيداً، إذ تُبرز ثلاث ركائز متكاملة، وهي: تدعيم الأسس من خلال الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال الطبيعي والبشري؛ وإجراء إصلاحات على مستوى السياسات التي تسهم في تحسين مناخ الأعمال، وإعادة توجيه الدعم الحكومي، وتيسير سبل النفاذ إلى الأسواق؛ وتعبئة رأس المال الخاص من خلال أدوات التمويل وتقاسم المخاطر والشراقات. وتتيح خيارات السياسات والاستثمار مجتمعة مسارات طموحة ومصممة حسب السياق لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وخلق المزيد والأفضل من فرص العمل. ويختتم التقرير بعرض الإجراءات ذات الأولوية حسب مجموعات البلدان، مع تلخيص أهم ثلاث أولويات في الشكل (م ت.6).

الشكل م.ت.6

أهم ثلاث أولويات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وخلق المزيد والأفضل من فرص العمل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان



المصدر: أعد هذا الشكل أصلاً لأغراض التقرير.

إيضاح

1. تستند تقديرات الأمن الغذائي الواردة في هذا التقرير إلى قاعدة بيانات توقعات الأمن الغذائي العالمي (WFSO)، إصدار أبريل 2025، المتاحة على الرابط التالي: <https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/6103>.

المراجع

- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2024. *The State of Food and Agriculture 2024: Value-Driven Transformation of Agrifood Systems*. Rome: FAO. <https://doi.org/10.4060/cd2616en>.
- Sutton, William R., Alexander Lotsch, and Ashesh Prasann. 2024. *Recipe for a Livable Planet: Achieving Net Zero Emissions in the Agrifood System*. Agriculture and Food Series. Washington, DC: World Bank.
- Zhang, Fan, Christian Borja-Vega, Hrishikesh Arvind Chandanpurkar, James Famiglietti, Rick Hogeboom, Regassa Namara, Zarif Rasul, Pavel Luengas-Sierra, and Deyu Rao. 2025. *Continental Drying: A Threat to Our Common Future*. Global Water Monitoring. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2269-8>.

بالصراعات، والبلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل على حد سواء. وبينما يفقر واحد من كل ستة من سكان المنطقة إلى إمكانية الوصول إلى الغذاء، تسجل المنطقة في الوقت نفسه بعضاً من أعلى معدلات زيادة الوزن والسمنة في العالم. وتؤدي الضغوط المتزايدة الناجمة عن الصراعات، وندرة المياه، والصدمات المناخية، والتقلبات الاقتصادية إلى جعل الحاجة إلى تحويل نظم الغذاء أمراً ملحاً لا مفرّ منه.

ويمثل هذا التحول أيضاً فرصة جوهرية. فمنظومات الأغذية الزراعية في المنطقة تمثل بالفعل محركاً رئيسياً للتشغيل، كما أنها تنطوي على إمكانات غير مستغلة لخلق فرص عمل أفضل وأكثر شمولاً للجميع. ويرى تقرير "تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل: مسارات السياسات للمنطقة" أن التصدي لأزمة الأمن الغذائي في المنطقة يرتبط بشكل وثيق بمعالجة التحدي المزمع المتمثل في نقص فرص العمل.

استناداً إلى بيانات إقليمية، وشواهد وأدلة جديدة مستمدة من المسوحات الاستقصائية، ودراسات دراسات قطرية، يستعرض هذا التقرير أبعاد هذا التحدي بكامل تعقيداته؛ بدءاً من تطوّر الطلب على الغذاء، مروراً بالقيود المفروضة على الإنتاج المحلي في ظلّ تغيّر المناخ والندرة الشديدة في المياه، وإدارة التجارة، وصولاً إلى ما تُخلّفه الصراعات من آثارٍ مدمّرة على منظومات الغذاء، ودور القطاع الخاص في القطاع، فضلاً عن الإمكانات المتاحة لخلق فرص العمل.

تتمثل الرسالة الجوهرية للتقرير في وجود فرص سانحة؛ إذ بات تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الأمن الغذائي ونوعية الوظائف في المتناول، غير أنه يتطلب قدراً أكبر من الطموح في الاستثمار ووضع السياسات. ويقدم تقرير "تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل" للحكومات خارطة طريق عملية سانحة لتغيير السياسات، تُبيّن كيف يمكن للإصلاحات المنسقة والشاملة لجميع القطاعات أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وإطلاق العنان للإمكانات المتاحة لخلق المزيد والأفضل من الوظائف في منظومة الأغذية الزراعية في آنٍ واحد.



قم بمسح الرمز للاطلاع على
جميع العناوين في هذه السلسلة

SKU 33937



FOODSYSTEMS
2030

مجموعة البنك الدولي

